

تشخيص واقع منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2011)

جدوسامية¹

¹ جامعة سطيف 1 (الجزائر)، samiadjeddou@yahoo.fr

ملخص:

حاولنا من خلال هذه الورقة تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال إبراز: تطور عدد هذه المؤسسات، التوزيع الجغرافي لها، أهم قطاعات النشاط التي تتمركز فيها، وكذا مساهمتها في التشغيل وفي الناتج الداخلي الخام. لنخلص إلى أهم العراقيل التي تقف أمام تنمية هذا النوع من المؤسسات.

Résumé:

Nous avons essayé dans ce papier de diagnostiquer la réalité des petites et moyennes entreprises dans l'Algérie à travers l'analyse des points suivants:

- l'évolution des nombres de ces entreprises,
- leurs répartitions géographiques et par secteurs d'activités,
- leurs participations dans la création d'emplois, ainsi que le PIB.

Enfin, nous avons traité les obstacles les plus importants qui freinent le développement de ces entreprises.

1. مقدمة:

ينقسم الاستثمار من حيث الجهة المنفذة إلى نوعين رئيسيين: الاستثمار الخاص وهو الذي يقوم به القطاع الخاص ودافعه تحقيق الربح والاستثمار العام وهو الذي يقوم به القطاع العام. فالاستثمار العام يقصد به كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة، أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين. وهو أحد الوسائل التي تستخدمها الدولة من أجل تحريك العملية التنموية، حيث يلعب دورا حيويا في زيادة معدلات التوظيف والحد من مشكلة البطالة، زيادة معدلات الاستثمار من خلال توفير البنى التحتية... الخ. وفي الجزائر ومع مطلع سنة 2000، ونظرا لتسجيل ارتفاع في سعر النفط الجزائري الذي بلغ مستوى 28.5 دولار أي بارتفاع نسبته 59% مقارنة بسنة 1999 مما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف لسنة 2000 إلى مستوى 11.9 مليار دولار أي بنسبة 170% مقارنة مع سنة 1999، وهذا ما دفع إلى إتباع سياسة اقتصادية تركز على التوسع في الإنفاق العام نتج عنها إقرار مخطط الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو. ومن بين الأهداف المسطرة لهذه السياسة: الحد من الفقر وتحسين المعيشة، خلق مناصب عمل والحد من البطالة التي بلغ متوسط معدلها 28.6% خلال الفترة 1995-2000، إضافة إلى دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط المناطق الريفية، هذه الأهداف الرئيسية يتم تحقيقها من خلال أهداف وسيطة من بينها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونها منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب العمل. حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن حوالي 70% إلى 90% من المؤسسات المتواجدة في مختلف البلدان، بما فيها الدول الصناعية، هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، كما أنها تساهم تقريبا بنفس النسبة في الناتج الوطني الخام. ومن هنا جاءت إشكالية هذا البحث التي تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2011؟
والتي يمكن تقسيمها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2011؟

- ما هو التركيب القطاعي لهذا النوع من المؤسسات؟

- ما هو توزيعها الجغرافي؟

- ما مدى مساهمتها في التوظيف وبالتالي التقليل من نسبة البطالة؟

- ما مدى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام؟

للإجابة عن هذه التساؤلات تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

أولا- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصائصها وأهميتها.

ثانيا- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ثالثا- أهم معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً - ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصائصها وأهميتها:

1-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد هناك تعريف محدد وموحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل يمكن أن يختلف في الدولة الواحدة وذلك حسب القطاعات الاقتصادية التي تنشط فيها ومرحلة النمو الاقتصادي والصناعي التي يمر بها اقتصاد هذه الدولة، حيث أحصت بعض الدراسات أكثر من 50 تعريفا في 75 دولة، ويرجع ذلك لتعدد المعايير الكمية والنوعية المعتمد عليها والتي من أهمها:

أ- معيار عدد العاملين:

وهو أبسط المعايير وأكثرها شيوعا وذلك لسهولة القياس والمقارنة، وما يعاب عليه اختلافه من دولة إلى أخرى، كما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج⁽¹⁾.

ب- معيار حجم رأس المال المستثمر:

يعتبر من المعايير الأساسية في العديد من الدول للترقية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى نظرا لأن حجم الرأس المال المستثمر يعطي صورة كمية عن حجم النشاط الصناعي. هذا المعيار يتراوح في الدول النامية ما بين 150 ألف دولار أمريكي إلى 300 ألف دولار أمريكي، أما في الدول الصناعية المتقدمة فيتراوح ما بين 600 ألف دولار أمريكي إلى 1.5 مليون دولار أمريكي. بينما دول أخرى لا تكتفي بمعيار واحد وإنما عدة معايير مثل فرنسا واليابان حيث يجمعان بين عدد العمال ورأس المال في نفس الوقت: ففي فرنسا تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة عندما يكون عدد عمالها أقل من 500 عاملا ورأس مالها المستثمر أقل من 5 مليون فرنك أو ما يعادلها من الاورو، أما في اليابان فتعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة عندما يكون عدد عمالها أقل من 300 عاملا ورأس مالها المستثمر أقل من 50 مليون ين.

ج- معيار معامل رأس المال:

نظرا لأن الاعتماد على معيار رأس المال ومعيار العمالة كل منهما منفردا قد يؤدي إلى تحديد غير دقيق لحجم المؤسسة، فأحيانا نجد أن عدد العمال قليل بينما رأس مالها كبير نسبيا أي أنها تستخدم الإنتاج كثيف رأس المال ففي هذه الحالة تصنف حسب معيار العمالة ضمن المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة في حين وفق معيار رأس المال ضمن المؤسسات الكبيرة، وقد تحدث الحالة العكسية، لذلك تم إيجاد معيار معامل رأس المال الذي يجمع بين المعيارين حيث يتم احتسابه بقسمة رأس المال الثابت k على عدد العمال L والنتيجة يعني حجم رأس المال اللازم لتوظيف عامل واحد في المؤسسة وبالتالي يكون هذا المعامل منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلّة رأس المال – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- ومرتفعا في المؤسسات الكبيرة والعملاقة التي تحتاج إلى رأس مال كبير.

د- معيار قيمة المبيعات السنوية (رقم الأعمال):

وفقا لهذا المعيار يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا إلى قيمة المبيعات السنوية، وهو يستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية، وهو يستعمل كثيرا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما يعاب على هذا المعيار أنه لا يعبر بشكل دقيق عن حسن أداء المؤسسة لأن ارتفاع رقم أعمال المؤسسة قد يكون ناتج عن الارتفاع المستمر لأسعار منتجاتها. إضافة إلى المعايير الكمية المذكورة، هناك معايير نوعية منها⁽²⁾:

- المعيار القانوني:

فالشكل القانوني للمؤسسة يتوقف على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشمل مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة بالأسهم والمحاصة والشركات والمهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية.

- المعيار التنظيمي:

وفق هذا المعيار تصنف المؤسسة بأنها صغيرة أو متوسطة إذا اتسمت بخاصيتين أو أكثر من الخواص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة: فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تكون مسيرة من طرف مالكيها.
- قلة مالكي رأس المال.
- ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة.
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية.
- المحلية، أي أنها تمارس نشاطها محليا.
- الاعتماد بشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل.

- معيار الاستقلالية:

فالمؤسسة إذا كانت مستقلة ماليا بنسبة على الأقل 50% تعتبر ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- معيار الحصة من السوق:

فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تكون حصتها من السوق محدودة نظرا لصغر حجم المؤسسة وبالتالي صغر حجم الإنتاج وكذا محلية نشاطها.

من خلال ما سبق يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بمحدودية أعداد العاملين فيها، يتم إدارتها من طرف مالكيها، إضافة إلى اعتمادها على تقنيات بسيطة في الإنتاج.

وفي الجزائر ونظرا للإستراتيجية التنموية التي اتبعتها والتي أدت إلى تهميش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أدى ذلك إلى عدم وجود تعريف دقيق لهذه المؤسسات لفترة طويلة من الزمن. وأول محاولة

كانت في بداية السبعينات عند وضع التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لوزارة الصناعة، والذي عرفها بأنها كل وحدة إنتاجية تتميز بـ:

- الاستقلالية القانونية؛
 - تشغل أقل من 500 عامل،
 - تقدر قيمة إنشاءها بأقل من 10 مليون دينار؛
 - تحقق رقم أعمال سنوي يقدر بأقل من 15 مليون دينار جزائري.
- وتأخذ هذه المؤسسات أشكال عديدة منها:
- مؤسسات تابعة للجماعات المحلية،
 - فروع للمؤسسات الوطنية،
 - مشروعات مختلطة،
 - مؤسسات مسيرة ذاتيا،
 - تعاونيات،
 - مؤسسات خاصة.

أما المحاولة الثانية فكانت في إطار الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدمت المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة EDIL التعريف التالي: كل مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دينار جزائري. أي أنه تم التركيز على معياري اليد العاملة ورقم الأعمال. أما التعريف الرسمي فكان سنة 2001 ضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، بأنها "مؤسسات إنتاج السلع والخدمات، والتي تشغل من 01 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دج، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها (ميزانيتها) السنوية 500 مليون دج". ويعتبر هذا التعريف مستقى من ذلك الذي اعتمدته الاتحاد الأوروبي في أبريل 1996، والملاحظ على هذا التعريف أنه استند إلى معايير: عدد العمال؛ رقم الأعمال؛ ومجموع الميزانية (الاستقلالية المالية). وقد وضع القانون الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة كما يلي:

الجدول رقم 01: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية (مجموع الميزانية السنوي)
متوسطة	50 – 250	200 مليون- 02 مليار دج	100-500 مليون دج
صغيرة	10 – 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مصغرة	01 – 09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 ملايين دج

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001، ص 6-7

2-1 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

مما سبق يمكن استخلاص أهم خصائص هذا النوع من المؤسسات والتي تميزها عن المؤسسات الكبيرة، والتي تعتبر في نفس الوقت من مصادر الميزة التنافسية في هذا النوع من المؤسسات، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

- 1- احتياجها إلى رؤوس أموال صغيرة نسبياً لإنشائها، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
 - 2- معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية، أي أن نشاطها محدود جغرافياً.
 - 3- تتميز بمرونة كبيرة تتمثل في إمكانية تغيير نشاطها حسب احتياجات السوق مما يجعلها مرنة اتجاه تغيرات المحيط.
 - 4- تعتمد على الصناعات كثيفة العمالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تعتمد أكثر على التكنولوجيا، وهذا ما يجعلها أداة لخلق مناصب العمل وبالتالي امتصاص البطالة.
 - 5- اعتمادها على المواد الأولية المحلية، مما يجنبها تقلبات سعر الصرف وانعكاساته على نتائجها المالية⁽³⁾.
 - 6- تساهم في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة وذلك نظراً لسهولة إقامتها في أي منطقة -صناعية، أو ريفية- مما يساعد في تنمية واستقرار السكان بهذه المناطق.
 - 7- تعتبر أداة لعلاج اختلالات ميزان المدفوعات بالدول النامية، وذلك من خلال توفير السلع المحلية بدلاً من استيرادها، وكذا مساهمتها في تصدير بعض من إنتاجها.
 - 8- تساهم في زيادة الدخل القومي خلال فترات قصيرة نسبياً، بسبب دخولها في دورة الإنتاج بسرعة لأن إنشاءها يتم في فترة أقل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة⁽⁴⁾.
 - 9- تساهم في دعم الصناعات الكبيرة من خلال تزويدها بالمنتجات الأولية والوسيطة، مما يزيد من الكفاءة الهيكلية للاقتصاد الوطني.
 - 10- تعتبر أداة لتعبئة الموارد المالية المدخرة لدى المواطنين والاستفادة منها في المجالات الاستثمارية المختلفة.
 - 11- تعتبر مصدر أساسي للابتكار والتجديد فالكثير من هذه المؤسسات في الدول النامية نجحت في تقليد قطع الغيار والآلات وأصبحت بديلاً للقطع المستوردة.
 - 12- تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين بها، نظراً لتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية، مما يؤدي إلى اكتسابهم المعلومات والخبرات التي تؤهلهم لقيادة مشاريع استثمارية مستقبلية تفوق حجم مؤسستهم الحالية.
 - 13- بساطة هيكلها التنظيمي وبالتالي سهولة مراقبة تسييرها.
- 1- 3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إلى غاية منتصف عقد السبعينات من القرن الماضي، ظلت القناعة بأهمية الصناعات الكبيرة مهيمنة على الفكر الاقتصادي. لكن مع ظهور كتابات البروفيسور شموكلر "small is beautiful"، أصبحت للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في الحياة الاقتصادية. إذ أصبحت تمثل نسبة تتجاوز 90% من عدد المشروعات الاقتصادية الموجودة في العالم، وتوظف ما بين 50 إلى 60% من إجمالي قوة العمل، كما تساهم بحوالي 70% من الإنتاج العالمي للسلع والخدمات، وتساهم بنسبة تتراوح ما بين 25 إلى 35% من الصادرات العالمية للمواد المصنعة. ففي الاتحاد الأوروبي مثلا، تشير إحصائيات أجريت سنة 1996 إلى وجود 18 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة منها 99.8% مؤسسة بها أقل من 250 عامل وتساهم في تشغيل 66.52% من اليد العاملة وتحقق نسبة 85.64% من رقم الأعمال الإجمالي. والجدول الموالي يوضح أهمية هذا النوع من المؤسسات من خلال إبراز مساهمتها في التوظيف وفي الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول:

الجدول رقم 02 : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي

بالدول المتقدمة.

الدول	عدد المؤسسات أ ل ص و م	نسبة العمالة الموظفة	مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي
الولايات المتحدة الأمريكية	99.7%	53.7%	48%
ألمانيا	99.7%	65.7%	34.9%
بريطانيا	99.9%	67.2%	30%
فرنسا	99.9%	69%	61.8%
إيطاليا	99.7%	49%	40.5%
اليابان	99.5%	73.8%	27.1%

المصدر : صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلو التسيير،

جامعة سطيف، العدد 3/2004، ص: 25.

نلاحظ من خلال الجدول النسبة المرتفعة لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول المتقدمة، وكذلك النسب العالية للتوظيف التي تفوق في معظم هذه الدول 50% بل وصلت إلى نسبة 74% باليابان، أما نسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي فتتراوح ما بين 27% و62%. وهذا ما يبرز الأهمية الإستراتيجية لهذا النوع من المؤسسات نظرا للخصائص والمزايا التي تتمتع بها والتي ذكرت آنفا.

ثانيا- و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

1-2- التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد كان النسيج الصناعي بالجزائر مع بداية التسعينات مكونا أساسا من المؤسسات الصناعية العمومية بنسبة 80% من القدرات الصناعية، أما 20% الباقية فهي عبارة عن صناعات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة تابعة للقطاع الخاص. ومع مطلع التسعينات بدأ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أنشئت وزارة خاصة بها في جويلية 1993. والجدول الموالي يوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2011:

الجدول رقم 03: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في سنة 2011

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات	النسبة المئوية %
المؤسسات الخاصة	658737	99.91
المؤسسات العمومية	572	0.09
المجموع	659309	100.00

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 20:

<http://www.mipmepi.gov-dz>

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تشكل أعلى نسبة بـ 99.91%، أما القطاع العام فهو يمثل اضعف نسبة (0.09%). والجدول الموالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2001 إلى 2011

بين الجدول أعلاه مدى تطور نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة إلى أخرى حيث تضاعف إجمالي هذه المؤسسات خلال العشر سنوات الأخيرة، فقد كان عددها في أواخر التسعينات حوالي 170 ألف مؤسسة لينتقل إلى 659 ألف مؤسسة في سنة 2011، ويمكن توضيح نسبة الزيادة في هذا النوع من المؤسسات في الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: التطور السنوي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2011

السنوات	التطور بالعدد	التطور بالنسبة %
2001	-	-
2002	16505	06.73%
2003	26724	10.21%
2004	24382	08.45%
2005	29829	09.53%
2006	33979	09.91%
2007	34192	09.10%

2008	108567	26.42%
2009	67986	13.08%
2010	31578	5.37%
2011	40231	6.50%

المصدر : من إعداد الباحثة

نلاحظ أن أقصى زيادة كانت خلال سنة 2008 بنسبة 26.42% ليستمر العدد في الزيادة ولكن بنسبة أقل رغم ذلك تبقى بعيدين عن ما تم تحقيقه في الدول المتقدمة حيث نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل نسبة كبيرة بالمقارنة مع العدد الكلي للمشروعات فمثلا في أمريكا تشكل هذه المؤسسات نسبة 98%، في فرنسا وإيطاليا 90%، الدانمرك 92%⁽⁵⁾. أضف إلى ذلك أن كثافة هذا النوع من المؤسسات في فرنسا مثلا كان مؤسسة لكل 25 مواطن⁽⁶⁾. بينما في الجزائر، فقد بلغ معدل التمرکز 11 مؤسسة لكل 1000 ساكن في سنة 2011.

ويمكن إيعاز هذا التطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة مثل إنشاء صندوق لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء صندوق رأسمال مخاطر، وتخفيضات في نسب الفوائد. حيث نصت قوانين المالية على سلسلة من الإجراءات تتراوح ما بين الإعفاء الكلي أو الجزئي من دفع بعض الضرائب والرسوم كالضريبة على فوائد الشركات IBS أو التخفيض بنسب تتراوح بين 25% و 50% في بعض الضرائب الأخرى كالضريبة على الدخل الإجمالي IRG بالنسبة للاستثمارات التي تقام في الجنوب أو في الهضاب العليا. أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فقد نصت قوانين المالية على عدة امتيازات وتحفيزات سواء في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ أو جهاز 35-50 سنة الذي يسيره الصندوق الوطني لتأمين البطالة CNAC وتتراوح هذه الإجراءات بين الإعفاءات الكلية والجزئية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات لبعض الضرائب: كالضريبة على الدخل الإجمالي IRG والتسبيق الجزافي VF والرسم الإضافي على الإنتاج TAP والرسم الضريبي على العقار، وتمتد مدة الاستفادة إلى 06 سنوات في حالة إقامة الاستثمارات في المناطق الجنوبية والهضاب العليا⁽⁷⁾.

2-2- التركيب القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أما قطاعات النشاط التي تتركز فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، فالجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 06: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المؤسسات سنة 2009	النسبة %	عدد المؤسسات سنة 2010	النسبة %	عدد المؤسسات سنة 2011	النسبة %
لصيد البحري	3642	1.05%	3806	1.03%	4006	1.02%

0.50%	1956	0.51%	1870	0.51%	1775	الطاقة، المناجم، المتصلة
34.65%	135752	35.13%	129762	35.34%	122238	شغال العمومية
16.31%	63890	16.58%	61228	17.00%	58803	التحويلية
47.52%	186157	46.75%	172653	46.10%	159444	
100%	391761	100%	369319	100%	345902	

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18: www.mipi.dz

ورقم 20: www.mipmepi.gov.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز أكثر في قطاع الخدمات بنسبة قدرها في المتوسط 47% أي تقريبا نصف هذه المؤسسات ، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 35% أي هذين القطاعين مع بعض يشكلان 82%، أخيرا قطاع الصناعة التحويلية بنسبة تقارب 16%. ويمكن تفسير هذه النسب بالعوامل التالية:

أولا- سوق البناء والأشغال العمومية هو ضخيم حيث نلاحظ قيام مقاولات خاصة في مجال السكنات نظرا لضخامة حجم المشاريع المسجلة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي،
ثانيا- معدلات الربح في قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية هي مرتفعة جدا واستثمارات الانطلاق هي ضعيفة نسبيا مقارنة مع القطاع الصناعي،
ثالثا- ضف إلى ذلك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في قطاع الخدمات تهريا من القطاع الصناعي الذي يتطلب الإبداع والتمكن من التقنيات الحديثة في التسيير والإنتاج والتسويق.

2-3- التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أما توزيع هذه المؤسسات على مختلف جهات الوطن فهي كالتالي:

الجدول يوضح استحواذ منطقة الشمال على العدد الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بنسبة تقارب 60% بعبارة أخرى أن أكثر من نصف عدد المؤسسات متمركز في الشمال، تأتي بعدها منطقة الهضاب العليا في المرتبة الثانية بمعدل 30% أي أن هاتين المنطقتين لوحدهما تستحوذان على 90% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي المرتبة الثالثة منطقة الجنوب والجنوب الكبير بنسبة 10% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة مقسمة بين منطقة الجنوب بـ 8% ومنطقة الجنوب الكبير بـ 2%، وهذا يعني ضعف في سياسة التوازن الجهوي وعدم نجاح السياسات المتعاقبة الخاصة بتنمية الجنوب.

2-4- مساهمتها في التوظيف:

أما مساهمتها في توفير مناصب العمل فيوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم 08: حجم العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنوات	عدد مناصب العمل	التطور بالعدد	التطور بالنسبة % السنوي
2006	1252647	-	-
2007	1355399	102752	8.20%
2008	1540209	184810	13.63%
2009	1546584	6375	0.41%
2010	1625686	79102	5.11%
2011	1724197	98511	6.06%

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الجدول رقم 8 نلاحظ أن هناك زيادة من سنة إلى أخرى في عدد مناصب العمل وتراوح نسبة التطور خلال الفترة 2006-2011 ما بين 5% و8%، باستثناء سنة 2008 التي بلغت فيها نسبة الزيادة 13.36% وهي أعلى نسبة خلال هذه الفترة وسنة 2009 التي لم تسجل تقريبا أي زيادة في عدد مناصب العمل.

من خلال الجدول رقم 9 الذي يوضح تطور عدد مناصب العمل حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتبين أن القطاع الخاص هو الأكثر أهمية في إنشاء مناصب الشغل في الجزائر حيث ساهم في تحقيق أعلى نسبة في التوظيف قدرها 97% من مجموع مناصب العمل لسنة 2011، وهذا ما يتوافق مع الإصلاحات الاقتصادية (اقتصاد السوق، الخصوصية...الخ)، أما النسبة المتبقية أي 3% فهي تعود إلى المؤسسات العمومية وهي نسبة ضئيلة جدا.

2-5- مساهمتها في الناتج الداخلي الخام:

أما مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام PIB فهي كالتالي:

ثالثا- أهم معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجموعة من التحديات، قسم منها خارجي والآخر داخلي، ويمكن توضيح أهمها في النقاط التالية:

1- العولمة: إن ظاهرة العولمة تضع الكثير من التحديات منها:

التكتلات الاقتصادية: فالعديد من الدول، ولضمان البقاء والاستمرار في ظل النظام العالمي الجديد، توجهت إلى خلق تحالفات اقتصادية مما يؤدي إلى تزايد حدة المنافسة وهذا بدوره ينعكس على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الإصلاحات الاقتصادية: فالجزائر اتجهت نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير السوق الوطنية، تشجيع الاستثمار الأجنبي، برامج الخصخصة للمؤسسات العمومية، وكل هذا يؤدي إلى تزايد شدة المنافسة مما يشكل تهديدا حقيقيا على نسيج الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

2- المحيط الإداري: فالإدارة الجزائرية لا تزال تعاني من الروتين والبيروقراطية التي أدت إلى تعطيل الكثير من المشاريع الاستثمارية. ففي تحقيق⁽⁸⁾ قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في الجزائر شمل 12 ولاية كبرى، خلص إلى أن مدة إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يستغرق، حسب طبيعة نشاط المؤسسة، ما بين 06 أشهر إلى ثلاث سنوات. والسبب يرجع إلى مجموعة من القيود منها: تنوع الوثائق المطلوبة، بطء الإجراءات الإدارية، صعوبة الحصول على السجل التجاري، طول فترة دراسة ملفات القروض، صعوبة الحصول على قرض بنكي... الخ. وهذا رغم إنشاء الشباك الوحيد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إلا أن المشاكل بقيت نفسها. وإذا قارنا هذه الفترة بالوقت المستغرق لانطلاق مشروع في بعض البلدان، نجد مثلا في ألمانيا أنه يتراوح بين يوم و24 أسبوعا، في إسبانيا بين أسبوع و28 أسبوعا، وفي السويد بين أسبوعين و4 أسابيع.

3- مشاكل تتعلق بالعقار الصناعي: فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا للحصول على التراخيص الأخرى اللازمة لإقامة مشروع استثماري. والملاحظ هنا أن المشكلة تتعلق أكثر بالاستغلال الأمثل للمساحات الموجودة وليس في وفرة الأراضي، حيث قدرت وزارة الصناعة الأراضي غير المستغلة بـ 15% من المساحة الإجمالية للعقار الصناعي. ويتميز المجال العقاري في الجزائر بتعدد الهيئات المتدخلة، مما أدى إلى طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار، فحسب دراسة قام بها البنك الدولي في سنة 2002، على عينة مكونة من 562 مؤسسة فإن 38% من هذه المؤسسات استغرقت مدة 5 سنوات للحصول على العقار المناسب. إضافة إلى عدم توفر المناطق الصناعية على المنشآت القاعدية اللازمة للاستثمار كالكهرباء، الغاز، الماء، الطرق والهاتف.

4- مشاكل التمويل: فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني صعوبات كبيرة في مجال التمويل، فحسب الدراسة التي قام بها البنك العالمي فإن من بين 562 مؤسسة شملتها الدراسة هناك 11% فقط من احتياجات تمويل رأس المال العامل تم تمويلها عن طريق قروض بنكية خلال الفترة من 1999 إلى 2002. وترجع أسباب ذلك إلى:

- عدم تكيف النظام المالي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد،
- عدم وجود سوق مالي ديناميكي،
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض،
- البطء في معالجة ملفات طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية حيث تستغرق فترة معالجة ملف طلب القرض من شهر إلى شهرين على المستوى الجهوي ومن 3 إلى 5 أشهر على المستوى المركزي، بالإضافة إلى أن

عملية تجميع الوثائق التي يتطلبها طلب الحصول على القرض تستغرق 36 يوما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا حسب دراسة قام بها مركز الأبحاث CREAD .
ولتخطي هذه العقبات تم إصدار القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12/2001 والمتضمن مجموعة من الآليات منها:

- الصندوق الوطني لضمان القروض
- مشاتل المؤسسات الصغيرة
- مراكز الدعم أو التسهيل
- المجلس الوطني الاستشاري
- نظام المعلومات الاقتصادية والإحصائية

والملاحظ أن هذه الآليات ما تزال في مرحلة التكوين أي أن الآليات موجودة لكن عملية التجسيد متباطئة. فنظام المعلومات الاقتصادية والإحصائية ما يزال موضوع دراسة، أما مراكز الدعم ومشاتل وحاضنات الأعمال فما تزال مجرد مشاريع حيث تم فتح مركزين لدعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2002، أحدهما في مدينة وهران والآخر في مدينة قسنطينة . أما صندوق ضمان القروض والذي تم تأسيسه بعد عام من صدور القانون فقد تم تجسيده مع بداية سنة 2004 وذلك بتخصيص له مبلغ 30 مليار دج حيث قام بمنح ضمانه إلى غاية مارس 2005 لـ 31 مشروع من بين 153 مشروع مقدم لغرض الضمان أي ما نسبته 20% من المشاريع المقدمة، في حين صندوق رأس المال المخاطر والذي يهدف إلى ضمان المخاطر فلم يتم تفعيله بعد.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أجل تذليل مختلف العقبات أمام استمرارها ونموها تحتاج إلى الدعم على عدة مستويات منها:

- الدعم الفني ويتضمن دراسة جدوى المشروع، اختيار الموقع والآلات...الخ.
 - الدعم الإداري المتمثل في تسهيل الإجراءات الإدارية كالوثائق الإدارية الخاصة بالتسجيل، إجراءات الحصول على العقار...الخ.
 - الدعم المالي ويشتمل على دعم التمويل، المساهمة في ضمان جزء من القروض، الإعفاء الكلي أو الجزئي لفترة محددة من الضرائب والرسوم الجمركية...الخ.
 - الدعم الإعلامي والاتصالي ويتمثل في وضع نظام وطني للمعلومات وكذا دعم إقامة أنظمة معلومات داخل المؤسسات، كما يتضمن الدعم في مجال الإشهار والترويج لمنتجاتها.
- والملاحظ أن الكثير من الدول تعتمد على مجموعة من آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

- بورصات المناولة: وهي مجال لالتقاء الصناعيين الطالبين والعارضين لخدمات الإنتاج. فهذا النظام يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص لنشاطها.
- نظام مراكز الدعم: وهو يهدف إلى تقديم التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل تطورها.
- نظام المحاضن: نظرا لفشل الكثير من المؤسسات مع بداية انطلاقها، جاء هذا النظام لتذليل هذه العقبة، حيث تقوم المؤسسة الحاضنة بتسهيل مختلف إجراءات الإنشاء والانطلاق للمؤسسة الناشئة.
- نظام المشاتل: هي عبارة عن هياكل استقبال مؤقتة تقوم بتوفير الخدمات الضرورية للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة، وذلك لمدة محددة (سنة أو سنتين) مثلا: تقديم الاستشارة في مجال المحاسبة والقانون والضريبة...الخ.

الخاتمة:

نستخلص مما سبق أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر نتيجة الإجراءات المتخذة، كما أن هذه المؤسسات ساهمت في خلق 1724197 منصب عمل في سنة 2011، كما أنها تتمركز أكثر في منطقة الشمال بنسبة 60% وفي قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية بنسبة 47% و35% على التوالي وساهمت في 2011 بنسبة 85% في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات. إلا أن هذه المؤسسات مازالت تعاني من العديد من الصعوبات الواجب إزالتها من أجل تحقيق طفرة تنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

الهوامش:

- (1) زايري بلقاسم وبلحسن هواري، أثر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 14-13 نوفمبر 2006، ص:251.
 - (2) بربيش السعيد، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، نوفمبر 2007، ص:64.
 - (3) زغيب مليكة، دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، عدد 05/2005، ص:173.
 - (4) قوبيق نادية، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأوروبية المتوسطية، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة سطيف، 8-9 ماي 2004، ص:110.
- (*) تبعا لإنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار (التغيير الحكومي لـ 28 ماي 2010)، أصبحت الإحصائيات الخاصة بالصناعات التقليدية تدمج مباشرة مع المؤسسات الخاصة، كما أن جمع المعطيات المتعلقة بالصناعات التقليدية يتم بالاعتماد على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء بدلا عن غرف الصناعة التقليدية والحرف.

- (5) جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007، ص: 13.
- Gouvernance La De Madoui, et Mohamed Lallement Michel Ahmed Bouyacoub, Abeddou, (6) Abderrahmane France-Algérie, Paris, L'harmattan, 2006, p:107 Croises Regards PME-PMI De
- (7) وزارة العمل والضمان الاجتماعي، مداخلة السيد الطيب لوح، وزير العمل والضمان الاجتماعي بمناسبة عقد الجمعية العامة للمجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، 28 جانفي 2006، ص: 5-6.
- (**) المجموع يمثل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المعنوية أي تم استثناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الطبيعية (المهن الحرة كالموثقين، المحامين، الأطباء... الخ).
- (8) رحيم حسين، نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة أبحاث روسيكادا، جامعة سكيكدة، عدد 03 / 2005، ص: 122.